الابعاد السياسية لمخرجات الفيدرالية في العراق بعد العام (٢٠٠٥)

The political dimensions of the outcomes of federalism in Iraq after the year(٢٠٠٥)

م.د. جعفر الصادق مهدي

Jaafar Alsadiq Mahdi atiya

جامعة بغداد_ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٥/١/٢٩ تاريخ القبول:٢٠٢٥/٣/٣ تاريخ النشر:٢٠٢٥/٤/٣٠

ملخص:

تعد الاقاليم المحلية الركيزة الاساسية المكونة للنظام الفيدرالي القائم على تمكين الوحدات المحلية بالاختصاصات المانحة لتعظيم الانجاز وكفاءة الاداء المعزز لمضامين الحكم الرشيد وتفعيل انماط المشاركة السياسية المحققة لمضامين النهج الديمقراطي القائم على تمثيل الارادة العامة في مخرجات الاداء السياسي والمؤسسي للبنى الرسمية.

لقد صاغ المشرع العراقي النظام الفيدرالي وفق ما منح لاقليم كردستان من اختصاصات واسعة تمثل الاطار الذي يحدد علاقة الاقاليم بالمركز الاتحادي في حال تشكلت اقاليم اخرى وهذا ما ينبئ ما سيكون عليه النظام الفيدرالي في العراق لاسيما وانه شهد ازمات وتحديات جمة اسهمت في بلورة كثير من الازمات التي شهدها الواقع العراقي ما بعد

العام(٢٠٠٣) لا سيما وان ابعاد تلك التحديات اخذت ابعاد اخرى سواءٍ في اطار البيئة الداخلية وتناقضاتها التي اثرت على كفاءة الاداء السياسي واخفقت في ايجاد تسويات واليات ضامنة لعدالة تدفق السلطة بين المستويات الاتحادية ومانحة للاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك في نطاق التأثير الاقليمي والدولي للفيدرالية العراقية وما تبعها من اعباء اضعفت ادوات التمثيل الخارجي وما تبتغيه المكانة السياسية للدولة في التنظيم الدولي وعليه بحثت الدراسة في بيان تلك الابعاد وتأثيراتها على واقع العراق ومستقبله في ظل تداعيات التجربة العراقية ومن ثم اوجدت الدراسة السبل لتلافي نتائج تلك التداعيات والحد من تفاقم حدتها سواءٍ من جانب الاصلاح التنظيمي أو المؤسسي أم على مستوى الممارسات المقترنة بمضامين الانتماء الوطني وضرورة الاندماج في ظل التحديات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: العراق، الفيدرالية، اطار تشريعي، تأثير دولي

Abstract

Local regions are the basic pillar of the federal system based on empowering local units with the powers granted to maximize achievement and performance efficiency that enhances the contents of good governance and activates patterns of political participation that achieve the contents of the democratic approach based on representing the public will in the outcomes of the political and institutional performance of official structures. The Iraqi legislator formulated the federal system in accordance with the broad powers granted to the Kurdistan Region, which represent

the framework that determines the relationship between the regions and the federal center in the event that other regions are formed. This is what foretells what the federal system in Iraq will be like, especially since it has witnessed many crises and challenges that contributed to the crystallization of many of the crises witnessed by the Iraqi reality after the year (2003), especially since the dimensions of those challenges took on other dimensions, whether in the framework of the internal environment and its contradictions that affected the efficiency of political performance and failed to find settlements and mechanisms that guarantee the fair flow of power between the federal levels and grant political and social stability, as well as within the scope of the regional and international influence of Iraqi federalism and the burdens that followed it, which weakened the tools of external representation and what the political status of the state seeks in the international organization. Accordingly, the study sought to clarify those dimensions and their effects on the reality of Iraq and its future in light of the repercussions of the Iraqi experience. Then the study found ways to avoid the results of those repercussions and limit the exacerbation of their severity, whether on the one hand Organizational or institutional reform or at the level of

practices associated with the contents of national belonging and the necessity of integration in light of current challenges.

Keywords: Iraq, federalism, legislative framework, international influence

المقدمة

تعد الفيدرالية التنظيم الاوسع في مجال نقل جزء من السلطات والاختصاصات للاطراف المحلية في اطار اقليم الدولة مع ضمان وحدتها وتأثيرها الاوسع القائم على احكام السيطرة على منافذ ممارسة الحكم وامتلاكها ادوات الرقابة ومنح التفويض التي تكرس في المركز الاتحادي فهي تعدد في تكامل، اي اطلاق متنوع للمهام والصلاحيات الى الوحدات المحلية في اطار التكامل الوطني الذي يوفره المركز ابتغاءٍ في تحقيق اعلى مستويات الاداء وجودة مخرجاته مع منح الحريات وتعزيز المشاركة السياسية وتعظيم منافعها الديمقراطية.

لقد رافق التغيير السياسي في العراق ما بعد العام (٢٠٠٣) تغيرات جذرية في بنيته التنظيمية والتشريعية التي ادخلت اللامركزية بشقيها الاداري والسياسي في التنظيم المحلي في العراق نتيجة لاشتراطات الواقع، فضلاً عن تعزيز مظاهر الديمقراطية وتثبيت مرتكزاتها التي تمثل الفيدرالية واحدة منها من خلال منح الخصوصيات المحلية الحرية في تدبير شؤونها والمساهمة في رفع مدارك الوعي السياسي سواءٍ على مستوى النخب او افراد المجتمع لاسيما وان معطيات واقع العراق تتيح اعتماد الفيدرالية كسبيل للتخفيف من تحدياته ووسيلة في ارساء الاستقرار وتحفيز للمشاركة السياسية لهذا اتسم التنظيم الفيدرالي في العراق بتنوع السلطات وتعدد الاختصاصات التي منحت للاقليم وان فرضت بحكم الواقع الا ان تأكيد النصوص الدستورية على اعتماد النظام الفيدرالي كأحد مستويات

الحكم في التنظيم المحلي في العراق رغم ما ينتاب التجربة من اخفاقات ومشاكل التي اخذت ابعاد عدة سواءٍ على المستوى الاتحادي أو على النطاق الدولي، لذلك حدد البحث للتعرف على ابعاد الفيدرالية في العراق وايجاد الحلول الناجعة للحد من اثارها السلبية وايجاد السبل في الانتفاع من مخرجاتها.

مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة الدراسة مما تتضمنه الفيدرالية من اليات ضامنة للوحدة الوطنية في اطار اقليم الدولة والتكامل في اداء مؤسساتها ما بين المستوى الاتحادي والاقاليم، وما افرزه واقع العراق السياسي هل اسهمت في تعزيز التكامل ما بين المركز والاقليم؟ وهل تعد تجربة إقليم كردستان ضمانة محققة للاستقرار السياسي؟ وما هي اثار الفيدرالية العراقية ضمن نطاقها المحلي وتأثيرها على التنظيم الدولي؟

فرضية الدراسة

تستند الدراسة من فرضية مفادها ان نجاح التنظيم الفيدرالي في العراق ينطلق من وجود نسق مؤسسي وتشريعي يحدد المسؤوليات ويضمن تدفق السلطات بين مستويات الحكم القائمة، بمعنى اخر كلما كان المركز الاتحادي محكم على نشاطات الاطراف المحلية ومنسق أدوارها ضمن رؤية شاملة وعادلة كلما كان ذلك محقق للوحدة الوطنية وضامن للاستقرار المعزز للإداء السياسي الكفوء.

المبحث الأول

التنظيم الفيدرالي في العراق

أولاً: الاطار الدستوري للفيدرالية في العراق

وضع دستور (٢٠٠٥) مبدأ الفيدرالية كمبدأ شامل للعراق الجديد في حين ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية اقتصر على الاعتراف بالفيدرالية الاثنية إذ اعتراف بإقليم كردستان حكومةٍ وحدوداً في محافظات(أربيل – سليمانية –دهوك) وترك مفهوم الفيدرالية عائماً نوعاً ما، ويأتي ارساء مبدأ الفيدرالية في الدستور الجديد ليحل مشكلة تاريخية كبرى وينهي نزاعاً مستديماً خيم على الدولة العراقية منذ ولادتها عام(١٩٢١)[١]، وتجنب دستور (٢٠٠٥) الاشارة إلى نوع الفيدرالية بسبب الجهود المبذولة لتخفيف حدة الاقسامات الطائفية والاثنية من جهة ولتقليص رغبة الاكراد بالانفصال والسيطرة عليها من جهة اخرى وسعى من شرعوا الدستور ايضاً إلى تهدئة مخاوف العرب السنة من الفيدرالية التي كانوا يعتبرونها مقاربة من شأنها تقسيم العراق ومع ذلك فإن الدستور العراقي يعترف بأن العراق دولة متعددة القوميات والمذاهب واعتبرت الفيدرالية المقاربة العملية الوحيدة التي يمكن ان تقوم بحماية وحدة اراضي البلد والتكييف مع تعدديته على نحو ينتفع منه كل العراقيين[٢]، إذ مارس القادة السياسيين الاكراد الضغوط من اجل ان يكون العراق دولة فيدرالية والا فإن اي شكل آخر للدولة لا يمكن ان يحقق مصالحهم وهذا الاصرار جاء بعد تجارب فاشلة للشراكة في عام(١٩٥٨) ثم في عهد الجمهورية الثانية عام(١٩٦٤) ثم الحكم الذاتي عام(١٩٧٤) ثم محاولات اعادة صياغة توافق وطني عام(١٩٩١) التي انتهت إلى عدم وجود نتيجة سياسية على الارض وعدم الاتفاق على اقرار دستور دائم للبلاد يقر تعددية سياسية مقبولة لذا كان مبرراً لقبول الفيدرالية كشكل للدولة من اجل

البقاء ضمن اطار العراق الموحد[٣]، ومن ثم أنتج الدستور العراقي لسنة(٢٠٠٥) في المواد(١١٤-١٢١) نظاماً فيدرالياً شديد التراخي على اساس عدم التوازن في السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ويحتوي الدستور على قلة قليلة من الاختصاصات الاتحادية الحصرية والاختصاصات المشتركة مع الحكومات الفيدرالية والمحلية وتترك كل السلطات الاخرى التي لم يرد نص دستوري بشأنها في ايدي الوحدات الحكومية المتفرعة عن السلطات الاتحادية في الإقليم، كما منح الدستور افضلية التشريعات المحلية الخاصة بها على التشريعات الاتحادية[٤]، واقليم كردستان استفاد كثيراً من المواد الدستورية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ العراقي الحديث إذ أعطي لسلطات الاقليم مساحة واسعة من الحرية والاستقلالية التي طالما نادى بها الكرد وحملوا السلاح من اجلها, إذ حظيت هذه المكاسب بحصانة دستورية ملزمة للجميع وهكذا يكون اكراد العراق هم الاوفر حظاً من بين الشعب الكردي في المنطقة الذين نالوا وحازوا على تثبيت كيانهم من خلال الفيدرالية المحصنة دستورياً حيث ساعدت الظروف والمتغيرات السياسية في البلاد وكذلك حالة العداء بين المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والنظام السياسي السابق في العراق في تثبيت هذا الانجاز [٥]، وفي اطار استيعاب مظاهر الفيدرالية على المستوى الاجتماعي والسياسي فأنها متأرجحة ما بين التمهيد للانفصال وسبيل للتراضي وابداء رغبة الاندماج ضمن الفضاء الوطني والحكم بالمشاركة بين الفرقاء السياسيين ومن ثم انعكس ذلك التأرجح على مضمون الاطار التشريعي المنظم للفيدرالية في العراق فهو منقسم ما بين تشديد سلطة المركز وضعف ادوات اخضاع الاقليم له لذلك افضت التجربة الى اخفاق قدرة التشريعات على ضبط موازين السلطة وتدفقاتها بين مستويات الحكم وقد يفسر ذلك لطبيعة الظروف وكذلك الارث التاريخي التي منيت به مراحل تطور الدولة العراقية والثقافة المجتمعية التي افرزت نخبها السياسية.

ثانياً: مبررات الفيدرالية العراقية

يوجد في العالم اكثر من (٢٩) دولة فيدرالية تمثل في مجموعها اكثر من (٤٠%) من عدد سكان العالم إذ تشكل من اكبر الدول الديمقراطية في العالم مساحةٍ وسكاناً واكثرها تعقيداً للتعددية والتنوع القومي والاثني مثل (الولايات المتحدة، الهند، كندا، البرازيل، المانيا، المكسيك) وليس الحصر لقد جعل النظام الفيدرالي بعض هذه الدول من بين اكثر دول العالم ازدهاراً وثروة إذ تتوافر فيها الخدمات الحكومية على مستويات عالية وتتمتع باستقرار سياسي واجتماعي نسبي ومتفاوت هو الاعلى مقارنة بالدول الاخرى[٦].

إن اطروحة الفيدرالية في النسيج الإجتماعي العراقي أطروحة حديثة العهد ظهرت شيئاً فشيئاً في التسعينات من القرن العشرين وذلك بعد حرب الخليج الثانية حيث انعزلت منطقة الشمال ذات الاغلبية الكردية وتبنى البرلمان الكردستاني النظام الفيدرالي في العراق منذ العام(١٩٩٢) الامر الذي أثار جدلاً واسعاً من الناحية السياسية والفكرية حول الاثار المستقبلية المترتبة على العلاقات الاجتماعية للمكونات العراقية ودول الجوار[٧]، والمبرر الذي دفع للأخذ بالنظام الفيدرالي في العراق وفق ما اشار اليه قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام(٢٠٠٤) وفق المادة الرابعة التي اشارت إلى المبرر من ذلك على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس العرق أو المذهب الا ان الواقع يثير الشكوك حول الحقائق المذكور اعلاه[٨]، وان من مبررات قيام الفيدرالية في منطقة كردستان هو وجود وحدة جغرافية ذات تضاريس خاصة تمتد على حوالي(٨٠ ألف كيلومتر مربع) إلى جانب لغة وتاريخ مشترك ومصالح خاصة متنامية وباقي العوامل المكونة للشخصية القومية الكردية المختلفة عن باقي العراق وانتمائه القومي العربي

الغالب وكسب اعتراف بوجود ما يقارب الاربعة مليون مواطن كردي في الاقليم[٩]، كما تمنح الفيدرالية الاطراف المحلية ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في اطار النطاق المحلي ومن ثم تكون فرصة في اعادة تنظيم الاوضاع الداخلية وتخفيف قيود المركز ازاء المتطلبات المحلية مما يوفر مزيداً من الاستقرار وتمكين القيادات المحلية القدرة في تحمل اعباء المسؤولية والعمل ضمن مشتركات الانتماء الوطني بفضل الترابط الذي توفره الفيدرالية على المستوى المؤسسي والتشريعي والسياسي.

تمارس القوى السياسية في اقليم كردستان منذ العام(٢٠٠٥) دوراً واضحاً ومؤثراً بالمشهد العراقي وهي تمثل الطرف الاكثر تأثيراً في تشكيل جميع الحكومات الاتحادية وضمان استمرارها واستقرارها وبفضل هذه المكانة عملت القيادة الكردية على استثمار والافادة من جميع الظروف التي مر بها البلد وتحويلها إلى فرص استراتيجية تعزز مكانتهم[١٠]، ويلحظ على تطبيق الفيدرالية في العراق غياب شبه كامل لمؤسسات السلطة الاتحادية على المستوى السياسي– الاقتصادي– الاداري والعسكري في منطقة الاقليم بل وفي الكثير من المناطق المتنازع عليها في مقابل وجود سياسي وحتى عسكري لمؤسسات اقليم كردستان في مناطق خارج الاقليم لاسيما محافظات صلاح الدين ونينوى وكركوك[١١]، وهناك ثلاثة متغيرات رئيسة في اطار جدل الفيدرالية في العراق أدت دوراً محورياً في معظم التجاذبات التي حدثت بين مختلف الاطراف السياسية وهي: السيادة الداخلية والمشاركة في السلطة وتوزيع الثروات ويتسم موقف الاطراف السياسية العراقية من هذه المتغيرات بعدم الثبات وغياب الرؤية بعيدة المدى وعدم تحديد الاولويات والاهداف للجماعات العرقية المختلفة وعدم الفهم الواضح للنظام الفيدرالي وراء تذبذب هذه المواقف[١٢]، وليست الانتخابات وحدها من تحدد نفوذ الاحزاب السياسية في اقليم كردستان فالحزب الديمقراطي الكردستاني تتركز مناطق نفوذها في أربيل ودهوك، بينما

الاتحاد الوطني الكردستاني يسيطر على محافظة السليمانية ولديه نفوذ كامل فيها, فضلاً عن القوة العسكرية لدى الحزب مما يكسبه ثقلاً كبيراً من الصعب تهميشه أو اضعاف وجوده داخل التشكيلة الحكومية والا ستكون حكومة ضعيفة غير قادرة على العمل بشكل فعال ومن الواضح ان الاقليم لا يهتم كثيراً بمدة معينة لتشكيل الحكومة بسبب عدم وجود جهة عليا تراقب هذه الخطوات وتتابع العملية الديمقراطية في الاقليم[١٣]، لذا منحت تجربة الحكم الذاتي ما قبل العام(٢٠٠٣) للقادة الكرد تثبيت نفوذهم في مناطق الاقليم وتنظيم نشاطهم السياسي الذي انعكس بشكل ايجابي على تعزيز مكتسباتهم وتثبيت مطالبهم دستورياً وسياسياً وتحقيق استقرار نسبي سياسي واجتماعي مقارنةٍ بمناطق العراق الاخرى الامر الذي ادى بدوره الى تدعيم النشاط الاقتصادي للإقليم واسهم ذلك في نجاح تجربة الفيدرالية في العراق وان كان نسبي لاسيما في الجانب المؤسسي والخدمي ومن ثم فأن مبررات الفيدرالية في العراق لا تنصرف على ضرورتها السياسية أو الجغرافية أو الاثنية وانما تتجاوزها وتشترك معطيات الواقع وكذلك الارث التاريخي وطبيعة الازمات المركبة والمعقدة التي اعطت الفيدرالية في العراق ابعاد عدة.

المبحث الثاني

ابعاد الفيدرالية في العراق

أولاً: علاقة اقليم كردستان بالسلطات الاتحادية

امتازت العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان بحالة من التوتر وعدم الثقة لأسباب عديدة ابرزها موضوع النفط والغاز والمناطق المتنازع عليها حيث استغلت حكومة الاقليم اجتياح تنظيم "داعش" الإرهابي للأراضي العراقية في عام(٢٠١٤) وحالة

الضعف التي اصابت المناطق المتنازع عليها وبسط نفوذها من دون التنسيق مع الحكومة الاتحادية وعلى اثر ذلك قامت القوات الاتحادية بعملية عسكرية لاستعادة كركوك من قوات البيشمركة في العام (٢٠١٧)[١٤]، إذ جاء ذلك بعد اعلان(مسعود البرزاني) رئيس اقليم كردستان عن اجراء استفتاء حول انفصال الاقليم عن العراق في(٢٠١٧/٩/٢٥) وشهدت مواقف القوى السياسية الكردية اراء متباينة حول توقيت الاستفتاء وليس جوهر القرار في اقليم كردستان تحت شعار حق تقرير المصير واقامة دولة مستقلة وما دعوة(البرزاني) للاستفتاء الا تعبيراً عن التطلع الامثل لهذه الدولة[١٥]، إذ جاءت نتيجة الاستفتاء بنسبة(٩٢%) لصالح الاستقلال لاسيما في ظل القناعة بأن العلاقة مع السلطة الاتحادية لم تعد مجدية مع تراكم الخلافات معها وسيطرة قوات الاقليم على المناطق المتنازع عليها واصبح الاقليم أشبه بدولة مستقلة حيث نجحت حكومة الاقليم بتصدير النفط دون موافقة الحكومة الاتحادية وبشكل علني[١٦]، لذلك استثمرت القيادات السياسية في الاقليم ضعف السلطات الاتحادية لإنشاء شبكة علاقات خارجية خارج نطاق الحكومة الاتحادية استطاعت من خلالها وضع ترتيبات متكاملة لما بعد الانفصال، فضلاً عن استغلال المراكز السياسية المتقدمة التي منحت لهم بموجب الشراكة في السلطات الاتحادية لبناء مقومات الدولة المزعوم انشائها والتعامل مع الاتحاد وفقاً لهذه الرؤية لذا عندما طرح مشروع الانفصال لم يشكل مفاجأة سياسية للقوى السياسية العراقية سواءٍ الكردية المشاركة في الاقليم أم المشاركة في المركز الاتحادي من المكونات الاخرى وانما مشروع قائم لحين بلوغ الوقت المناسب.

ولم تكن المرة الاولى التي يصوت فيها الاكراد في العراق على الانفصال إذ حدث الاستفتاء السابق عام(٢٠٠٥) حظي بموافقة شبه جماعية ولكنهم لم يحققوا شيئاً رغم ذلك نجد ان الاستفتاء الكردي مرفوض إذ شهدت محافظة اربيل زيارات مكثفة لمبعوثين

دوليين يحملون رسائل تهديدات وباقة من الوعود لتأكيد سيادة العراق الموحد حتى لو صوت الاكراد بنعم على استقلال الاقليم[١٧]، وان اقتسام الثروة ما بين الاتحاد والاقليم يعد مشكلة وازمة سياسية واقتصادية في ان واحد فحكومة اقليم كردستان تصر على مبدأ تقاسم الموارد بما فيها النفط وان يكون لها الحق للتصرف في الاستثمارات النفطية في الاقليم بينما تذهب الحكومة الاتحادية إلى ان النفط اختصاص حصري للحكومة الاتحادية, إذ يستند قادة الإقليم إلى قانون النفط الكردستاني الذي يجيز عمليات التنقيب والاستثمار والصناعة والتصدير في مجال النفط وهذا بخلاف التشريعات الاتحادية التي تنظم قطا ع النفط[١٨]، وعليه ذهب دستور العراق(٢٠٠٥) إلى تأسيس هيئة عامة لضمان حقوق الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم للمشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة المختلفة والبعثات والزمالات الدراسية والوفود والمؤتمرات الاقليمية والدولية وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية والاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وفقاً لما ورد في المادة (١٠٥) من الدستور والملاحظ على ذلك هو كيفية تحقيق العدالة في التمثيل الخارجي وما جدوى وجود المجلس الاتحادي ومؤسسات الاتحاد اذا كانت الاقاليم والمحافظات تمثل في المؤتمرات الاقليمية والدولية[١٩]، كما منح الدستور في المادة(١٢١- الفقرة/ خامساً: تختص حكومة الإقليم وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والامن وحرس الإقليم) وبذلك اصبحت قوات البيشمركة جيش منظم مسلح بشكل جيد من معدات الجيش العراقي السابق وقوات الشرطة وامن ومخابرات منظمة وفاعلة الا ان الخلاف الجوهري يكمن في رفض حكومة الاقليم دمج قوات البيشمركة في القوات المسلحة الاتحادية ورفض ايضاً تقليص اعدادها[٢٠]، فضلاً عن محاولات الزعمات الكردية اتخاذ قراراتهم بعيداً عن الحكومة الاتحادية ليصبح مستوى الاتصال هو من اجل تحقيق مطالب ساسة الاقليم والمشاركة في العملية السياسية في اطار ذلك وايضاً الاستقلالية المالية لمحافظات كردستان رغم المخاطبات التي وجهتها

وزارة المالية الاتحادية لوزارة مالية الاقليم بشأن تقديم تقرير مفصل بنوعية موارد الاقليم ونفقاته الا ان الاخيرة رفضت تزويد وزارة المالية بمثل هذا النوع من المعلومات[٢١]، ويعد مسار العلاقة ما بين الاقليم والسلطات الاتحادية كنتيجة لطبيعة النظام الفيدرالي الذي رسمه الدستور العراقي لسنة(٢٠٠٥)، فضلاً عن مجموعة عوامل اخرى كترسبات النهج السياسي السابق وطبيعة الثقافة السياسية التي ادت الى ضعف الثقة والتعامل من منظور الانتماء الفرعي لا على اساس المواطنة ومضامين العيش المشترك والانتماء الوطني الموحد لذا اصبحت العلاقة تقاسم سلطة لا ادارتها والفوز بالمغانم لا استثمارها للبلد والفوز للهيمنة لا للتعاون ومن ثم انتج ذلك علاقة اقل ما توصف بأنها غير المستقرة والتعامل بالندية اي التماثل في حل المشاكل واسلوب الادارة بين المركز والاقليم لا علاقة ارتباط وتدرج تنظيمي بينهما، فضلاً عن ضعف سيادة المركز الاتحادي على مناطق الاقليم وتهميش دورها الى حد تفوق الاقليم في نفوذه على مؤسسات المركز وان كان محدود الا انه فاعل بحكم المبدأ التوافقي الذي سار عليه النظام السياسي في العراق بعد العام(٢٠٠٣).

ثانياً: مخرجات الفيدرالية في البيئة الداخلية للإقليم

تؤدي الفيدرالية بتطبيقها السليم إلى وحدة الدولة من جهة وتشبع الاقاليم بالصلاحيات والاختصاصات من جهة اخرى في اطار اللامركزية السياسية وتقاسم الوظائف وهي تحل اشكالية الدولة المركزية الصارمة التي عانى منها العراق وخاصة خلال النظام السياسي السابق كما تساعد الفيدرالية في تلمس الطريق الصحيح لتوزيع المسؤوليات للوحدات والاقاليم ويمكن ان تكون سلاحاً ناجحاً لمنع التفتيت والتقسيم وتصحيح العلاقات لاسيما بين المركز والاطراف بما يحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات ويضع على عاتق جميع الاطراف سواء السلطة الاتحادية أو الاقاليم مهمة التنمية

والاعمار وتطوير اداء المؤسسات العامة[٢٢]، وان بقاء اقليم كردستان ضمن الدولة العراقية بناءً على المتغيرات في بنية الاحزاب الكردية والانشقاقات الداخلية وامكانية صعود قوى تكسر هيمنة الحزبين الكرديين الكبيرين وهو ما ظهرت مؤشراته في المدة الاخيرة من الانتخابات العامة في كردستان وفي العراق الاتحادي مع تذمر الكثير من الاوساط الشعبية والاجتماعية الكردية من سياسات حكومة الاقليم بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية وتزايد الخلافات مع الحكومة الاتحادية التي ترمي بظلالها على سكان الاقليم وقد يضعف هذا المتغير من قوة مناورة الطرف الكردي ويسقط بعض اوراق الضغط على المركز مما يجعل وضع المركز اقوى في التفاوض لاسيما إذ كانت القوى الكردية الصاعدة تفضل التقارب مع المركز أو تفضيل فرص التنمية والتقدم عبر الاتحاد والدولة الكبيرة[٢٣]، وان مشكلة البيئة الداخلية في الاقليم تكمن في ضمور النسق السياسي الذي يسمح بالتعددية السياسية المنتجة لأفكار ومناهج مرنة للتعامل والتعاون بين القوى السياسية فقد اعتاد الاداء السياسي على ظهور الحزبين السياسيين البارزين في الإقليم (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) المنقسمين جغرافياً وسياسياً، وايضاً على مستوى تقاسم الحكم وان كان بالتراضي دون خضوعه لمعايير واضحة ذات استحقاقات منصفة، من ثم افرز ذلك واقعاً سياسياً قائماً على الصراع لأن كل طرف يرى في نفسه الممثل الاهم في المعادلة السياسية الذي يسعى بأدواته اضعاف الخصم وان كان على حساب القضية والمبدأ الذي سارت علية الاتفاقات السابقة فضلاً عن الادارة الهشة لمنظومة الحكم السلطة داخل الاقليم في مقابل ضعف المركز والناي بنفسه عن مشاكل الاقليم.

ادرك بعض الساسة الكرد ان انفصالهم عن الدولة العراقية قد يهدد بنشوب العديد من الازمات يأتي في مقدمتها ظهور صراعات عسكرية بين الفصائل الكردية المسلحة

مما يكرر سيناريو انفصال جنوب السودان الذي يعاني من حروب اهلية وحالة عدم الاستقرار منذ استقلاله عام(٢٠١١) بل انه شهد مجاعة وازمات غذائية رغم ثرواته النفطية، لهذا قد تكون تلك المعطيات تدفع القادة الكرد إلى البقاء ضمن الدولة العراقية[٢٤].

إن التجربة العراقية اعطت صلاحيات تشاركية واسعة للإقليم استثمرت من قبل الاخير في التوسع في الصلاحيات مما قد يؤدي للمطالبة بصلاحيات اوسع مما هو مقرر دستورياً وقد تصل إلى حد المطالبة بالكونفدرالية أو الانفصال قانونياً وسياسياً للأقاليم لهذا هناك دوماً مسألة المطالبة بالانفصال وارسال رسائل إلى الخارج والداخل الكردي بالاضطهاد أو التهميش، والواضح إن الاقليم يسعى إلى توسيع منافعه الاقتصادية واستقلاله لمستوى دولة ذات سيادة من دون ان يفكر بتجاوز الدولة العراقية أو تحمل اعبائه كإقليم فيدرالي يمثل جزء من العراق[٢٥]، وفي حالة اقرار الانفصال سوف يكون له أبعاداً وتأثيرات كبيرة على استقرار الدول المحيطة لاسيما في ظل وجود القومية الكردية المنتشرة في كل من تركيا وايران وسوريا وهذا الامر لا محال سوف يشجع ويشكل حافزاً لتلك الاقليات في هذه الدول للانضمام إلى كردستان العراق في ظل اجماع تلك الدول على ضرورة افشال هذا المشروع للحفاظ على وحدة اراضيها وسيادتها السياسية[٢٦]، ومن الضروري إعادة التفكير بخصوصية المشكلة الكردية واعادتها إلى وضعها الطبيعي(وجود أثنية لها خصوصية داخل العراق) أي يجب أن لا تستنزف الموارد الاتحادية سياسياً على مشكلة تم تعريفها بموجب النظام السياسي انها مشكلة اقليم ولا يجب ان يتم تصوير الحالة في العراق انها ستكون مصدر جذب اكراد الشرق الاوسط للتعبير عن هوية قومية كبرى العراق غير مسؤول عنها تاريخياً أي اعادة تعريف المشكلة ضمن ما منح للكرد من اقليم وان تعترف السلطات الاتحادية ان هناك حق للإقليم اي ليس للكرد لذاتهم وانما للإقليم في استثمار الموارد والحصول على أي ايراد ضمن نطاق حدود الاقليم وفق ما

حدده الدستور أو ما يتم عليه الاتفاق مستقبلاً ويضمن ذلك دستوريا[٢٧]، وان تبني الحزب الديمقراطي الكردستاني لمشروع الاستفتاء وبدعم بعض القوى السياسية الكردية الاخرى التي تبنت عملية التجديد لشرعيته السياسية وتعبئة الدعم الشعبي واضعاف خصومه الذين سيجدون من الصعب عليهم معارضة مطلب الاستقلال المرغوب شعبياً اما الاتحاد الكردستاني منقسم على نفسه الى اجنحة عدة تأرجحت مواقفها ما بين التأييد لإجراءات الاستفتاء او تأجيله او رفضه وتحويل حلم الاستقلال الكردي الى مشروع لتكريس السلطة العائلية حاضراً ومستقبلاً[٢٨]، وان المعضلة الكبرى في داخل القوى السياسية الكردية التي باتت منقسمة على نفسها بقدر تعلق الامر بقيادة الاحزاب والقوى السياسية الكردية المختلفة في ظل حالة الفوضى والتشظي وانعدام الاتفاق بشأن الخروج بموقف موحد[٢٩], فضلاً عن تناقض وانعدام تطابق هذه الافكار والرؤى مع كيفية صيرورة الوسائل والاجراءات المناسبة في تعاطي الطبقة السياسية الحاكمة مع ازماتها الداخلية بالمجمل التي اوصلت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان الى ازمة الاستفتاء على حق تقرير المصير ناهيك عن محنة الحاضر المعبأة بالاشكاليات الاخرى المضافة من اجراء تأثير المتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة التي افرزت ازمات متوالية اخرى في الواقع السياسي العراقي[٣٠].

ان التحول للأخذ بشكل الدولة الاتحادية لم يكن نتيجة لنضوج الوعي الاجتماعي والسياسي لاهميته وفائدته وانما بسبب الارادة التي فرضت في الدستور ومارافقها من احداث التي اعقبت الاحتلال وتداعياته ليصبح واقعاً مفروضاً على الجميع التعامل معه حتى وان لم تتوفر القناعة الكافية له رغم مايبرر الاخذ به من ظروف ومعطيات موضوعية وقد اوجد ذلك مشكلة اخرى لاتقل اهمية عما ذكر تتعلق بتوزيع الاختصاصات[٣١]. لقد اصبح من الضروري ادراك كل الاطراف في العراق ان الفلسفة

التي تقوم عليها الدولة الاتحادية تنبع اساساً من الشعور والاحساس بوجود روابط جامعة او مشتركة بين اطرافها ومصالح متبادلة تدفع بهم تجاه الاتحاد من خلال التفاهم والتعاون وليس الصراع حتى وان جاء الاتحاد بعد صراع بين اطرافه او بعضهم وان استمرار الصراع في اطار الدولة الاتحادية سوف يبقيها ضعيفة وغير مستقرة قد يؤدي في مرحلة ما الى انفصال جزء مهم منها بفعل اختلال البيئة الداخلية بشكل رئيس[٣٢], وان نجاح الفيدرالية لا يقوم على تفكك القوى او ضعف القيادة السياسية في الاقليم وانما اعادة تنظيم الاداء السياسي للقوى الممثلة لسكان الاقليم فكراً وممارسة اي النظر للمصالح من جانب وطني يعي اهمية الوحدة ويعزز من تماسكها وهذا الامر يعود بالإيجاب على مصالح الاقليم ويدعم قدراته ويمنع هيمنة ومصادرة القرار السياسي لجهة على حساب اخرى,كما يفترض اعادة تنظيم اختصاصات الاقليم التي مهما ما منح من اختصاصات فأن ذلك لا يعني منح استقلال مطلق وتصرف خارج سلطة الدولة الاتحادية وانما سلطة محددة وفق معايير الفيدرالية المستندة الى النص الدستوري الذي يجعل من قرار الانفصال فيما يمس القضايا الاساسية بيد المؤسسات الاتحادية, وعندما تغيب المعالجات الجذرية للمشاكل ويترك حلها لعامل الزمن فأن ذلك يولد محفزات كامنة للصراع تخرج عندما تنتهي صلاحية الحلول المؤقتة وقد تقترن بترسبات الماضي واثاره المكبوتة في وجدان الجماعات المختلفة مما يعطي للصراع مزيداً من العنف قد لا يمكن السيطرة عليه ولا يحمد عقباه.

ثالثاً: اثر الفواعل الدولية على مخرجات الفيدرالية العراقية

تتميز نشوء الفيدراليتين العراقية والبوسنية بانخراط الاطراف الفاعلة دولياً فيهما على الرغم من تفاوت مستوى هذا الانخراط في الحالتين فأن الدور الامريكي كان محورياً في

التجربتين فخلال عملية تشكيل الفيدرالية البوسنية كان دور القوى المحلية وحتى دور الحلفاء الاوربيين محدوداً في التصميم الدستوري والمؤسساتي للدولة البوسنية اما في الحالة العراقية فأن الكرد وبعض الجماعات الشيعية ابدوا دعمهم لفكرة الفيدرالية وهذا يعني انه كان هنالك حينها اجماع محدود على الاقل وان كان اجماعاً هشاً على الشكل المحتمل للعراق الجديد وتوجهه السياسي ولهذا مارس الامريكان الضغط على العرب السنة لقبول الفيدرالية في مقابل الضغط على الكرد في قضية كركوك[٣٣]، إذ يؤمن اقليم كردستان للولايات المتحدة الامريكية العمق الاستراتيجي في العراق ومن خلال حكومة الاقليم تعمل امريكا على تعزيز نفوذها فيه لذلك فأنها تسعى للحفاظ على تلك العلاقة التاريخية بينها وبين الاقليم حتى وان كان على حساب المركز[٣٤]، كما تكمن مخاطر تجاوز الاقليم للصلاحيات الممنوحة له في الدستور قد يشجع المحافظات المنتجة للنفط لسلوك طريق الاقليم في ظل غياب حكومة مركزية قوية تستطيع ان تفرض سيادة القانون ستكون النتائج ليست في صالح وحدة العراق كدولة قوية ذات سيادة فأن سيناريو التدخل الخارجي يمكن تصوره بافتراض ان الشراكة بين الاقليم وتركيا تمثل مصلحة للطرفين، إذ ان تصدير نفط وغاز الاقليم عبر تركيا الى البحر الابيض المتوسط يحقق موارد مالية له ومن جانب اخر فأن افتراض ان تحصل محافظة البصرة على استقلالية في ملف النفط يمكن ان يؤدي الى بناء علاقة اقتصادية مع ايران لغرض الافادة من خبراتها في حين قد تعتمد المنطقة الغربية الى بناء علاقة مع السعودية او الاردن من اجل استقلالها في ادارة ثرواتها النفطية [٣٥]، وعليه تكون الفيدرالية هنا اداة للتفكيك لا للوحدة والتكامل فقد تقود الاطماع الشخصية والحسابات الفئوية غير المدروسة لبعض القيادات السياسية الى تفتيت مقدرات البلد وتحويله لفريسة تخضع لموازين التنافس الدولي المعزز بوسائل الهيمنة واحتكار النفوذ لذا فالقضية لا تقتصر على عامل النفط او مصادر الثروة وانما ابعادها تتجاوز احكام السيطرة على ما تحتويه هذه الرقعة الجغرافية ومصادرة ارادة

مجتمعاتها امتثالاً لضوابط الامن القومي ودرء المخاطر على من يحكم السيطرة سواءٍ من الفاعليين الاقليمين أو الدوليين.

اما الاتحاد الاوربي فأنه يرى من الضروري الدخول في حوار بين حكومة الاقليم والمركز الاتحادي لتسوية الخلافات العالقة وان لا تخرج القرارات عن اطار ما جاء في الدستور العراقي كما اكد الاتحاد الاوربي على ان وحدة العراق هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والتقدم لجميع الاطراف[٣٦]، ورغم موقف منظمةالامم المتحدة الداعم عبر منظماتها للقضية الكردية من المواقف وتقديم المساعدات الا ان موقفها القاطع يؤكد الدعم الكامل لعراق فدرالي موحد وحل المشكلات على اساس القانون والدستور العراقي وهو القانون الوحيد الذي يجب ان تستند اليه الاطراف المتنازعة على حد قول (بان كوبيش) المبعوث الخاص وتسوية الخلافات بالطرق السلمية والحوار وما يتمخض عنه يكون اساساً لاتخاذ القرارات وان الاستفتاء على استقلال اقليم كردستان غير شرعي كونه مبيناً لم يرد في الدستور العراقي[٣٧]، وفي استطلاع المواقف حول الاستفتاء الكردي فأن مجلس الامن الدولي ابدى معارضته على الانفصال في بيان صدر بأجماع اعضائه إذ اكد على قلقه ازاء التأثيرات المزعزعة للاستقرار الناجمة عن مشروع حكومة الاقليم وان اعضاء المجلس يعبرون عن تمسكهم المستمر بسيادة العراق ووحدته وسلامة اراضيه ويدعو الاطراف السياسية لتغليب الحلول التوافقية والتشريعية في تسوية خلافاتهم[٣٨]، لذلك يعي المجتمع الدولي تداعيات وابعاد القضية الكردية بشكل اوضح يتناسب مع ابعادها التي تأخذ اطر متعددة لاسيما عندما تمهد لاختلالات كبيرة في بيئة المجتمع الدولي كونها تتعرض لمصالح وتعارض النفوذ لقوى دولية فاعلة التي لن تسمح بزعزعة مكانتها ومناطق نفوذها في النظام الدولي ومن ثم فأن الامر لا يقتصر على قومية أو تنازع حدودي وانما تمثل القضية الكردية فتيل لازمة دولية لا يؤمل لها بالانفراج وتفتح الطريق لازمات دولية

مستدامة وهذا ما يجهله كثير من الزعامات المحلية التي تنظر الى القضية من مستوى قدراتها المحدودة وادراكها الضيق لمراكز التفاعل الدولي وتأثيراته المتعددة.

رابعاً: موقف الجوار الإقليمي إزاء فيدرالية كردستان

ان تحديد حدود كردستان ليس بالأمر السهل لإنه اذا كان تحديد حدود اقاليم دول معترف بها قانونياً وسياسياً في المجتمع الدولي وذات سيادة من الامور ذات الاشكالية وموضوع جدل فكيف سيكون الحال مع حدود الاقليم الجغرافي لكردستان المنقسمة والموزعة بين دول عدة وفي منطقة ذات مشاكل عدة[٣٩]،إذ سعت ايران الى منع اكراد العراق من قيام الدولة الكردية بل عملت على مساعدة الحكومة الاتحادية على اعادة فرض السيطرة لاسيما على المناطق المتنازع عليها والتضييق على الاقليم لفرض شروط سياسية عند التفاوض مع حكومة الاقليم منها عدم قيام حكومة الاقليم بأي خطوات انفصالية بعد اجراء الاستفتاء وتقليص العلاقات مع تركيا[٤٠]، وان القيادة الايرانية تدرك جيداً ان تصدير المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية الى اقليم كردستان تعد عاملاً اساسياً لاستقرار الحياة الاقتصادية اليومية في الاقليم كما تكتسب حركة الشاحنات المحملة بالمنتجات النفطية من والى الاقليم اهمية كبيرة وعليه استغلت ايران حاجة الاقليم ووظفتها لاعتبارات سياسية ايضاً إذ تعمل ايران على غلق المعابر الحدودية مع الاقليم كأداة مهمة لممارسة الضغوط وفرض شروط سياسية معينة[٤١]، كما قدمت ايران الى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المعلومات الاستخبارية والاسلحة كما عمل المستشارون العسكريون الايرانيون في مواقع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على تجميع واعادة تنظيم الفصائل المسلحة الموالية لها ودمجها بقيادة واحدة مع بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني ومنها قوات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني وفصائل اخرى بهدف افادة الجميع من المعلومات التي يقدمها لهم الحرس الثوري الإيراني، فضلاً عن الاسلحة

والمساعدات الاخرى علماً ان هذا الدعم كان السبب وراء اندفاع البيشمركة نحو المناطق المتنازع عليها والسيطرة عليها وضمها الى كردستان، وقد اكتسب الدعم الايراني للاحزاب الكردية ميزة استراتيجية مهمة إذ عزز حضورها في اقليم كردستان العراق، كما وظفت ايران الحرب في سوريا وتوثيق علاقتها بالاحزاب الكردية في سوريا مما جعل التأثير الايراني هو الاوسع من بين الاطراف الاقليمية والدولية في اجهاض الانفصال الكردي[٤٢]، وقد افضت تطورات الاحداث الى تقوية دور حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وتعزيز قدراته التنافسية ليس ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني في اقليم كردستان فحسب وانما حتى مع الحكومة الاتحادية مما ضيق الخناق على الحزب الديمقراطي الكردستاني وفي المقابل عد المسؤولين في حزب الاتحاد الوطني ان العلاقة مع ايران ودعمها لهم ضرورياً لضمان مصالحهم في الوقت نفسه ادرك الحزب الديمقراطي الكردي ان ايران هي الفاعل الاهم وان تركيا التي تعمل على توثيق علاقته به لا تستجيب الى طلباته مما فرض واقعاً عليه وهو ضرورة البحث عن حلفاء جدد[٤٣]، كما يمثل انفصال كردستان خطورة على وحدة وسلامة اراضي تركيا التي يعيش فيها قرابة(٢٠ مليون) من المكون الكردي ويسعون الى دولة مستقلة ايضاً في مقابل ذلك لتركيا مصالح متعددة في علاقتها مع الاقليم ليس فقط اقتصادية بل ايضاً استراتيجية ومنها ايجاد مصادر طاقة متعددة لتقليل تبعيتها في هذا المجال لدول تزودها بالطاقة لاسيما ايران وروسيا ويرجح هذه الفرضية الاكتشافات المتزايدة من حقول النفط في الاقليم فأن ذلك يمثل ضمانة لتوفير الطاقة التي تحتاجها لتنمية اقتصادها الى جانب ما يمكن للاقليم ان يسهم به في حل مشاكلها الكردية الداخلية[٤٤]، رغم ما يشكله اكراد العراق من خطر على وحدة ايران وتركيا الا ان معطيات القضية الكردية في العراق وتداعياتها منحت كلتا الدولتين التأثير وبسط النفوذ داخل الاراضي العراقية لا بل سمحت لهم ان يصادروا القرار السياسي ويستميلوا معظم الزعامات السياسية وقد يظهر ذلك جلياً اثناء تشكيل الحكومات

وايضاً عندما تخرج الازمات الداخلية عن سيطرة الفاعليين السياسيين المحليين فأن الدور الحاسم في كثير من الاحيان يكون بقرارات وتوجهات الفاعل الخارجي حتى اصبح عرفاً تمارسه القوى السياسية لتبوء مراكز القرار في الدولة العراقية.

الخاتمة

لقد افرزت الفيدرالية في العراق لامركزية هشة خاصة في علاقة الاقليم بالمركز الاتحادي اذ استند التعامل على تغليب الحلول التوافقية القائمة على تحقيق مكتسبات انية دون معالجة جذرية للمشاكل واقحام الاتفاقات السياسية وتغليبها على موجبات الادارة المثلى المقترنة بسلامة الاجراءات وخضوعها لمحددات الاطار التشريعي والتنظيمي والوظيفي للدولة إذ اعطى الاقليم استقلالاً كبيراً في مجال ممارسة السلطة والتغافل عن تجاوزاته الدستورية والمؤسسية بفعل الثقل السياسي الذي منحه اياه الاداء السياسي للنخب الفاعلة في الواقع العراقي فقد ولد انقطاع الارتباط التنظيمي اقحام المركز الاتحادي في المشاكل الداخلية لبعض دول الجوار لاسيما فيما يتعلق بدعم الجماعات المناوئة لسياسات تلك الدول (الحركات الكردية ذات التوجهات الانفصالية في كل من تركيا وايران وسوريا) مما اعطاها المبرر لتجاوز سيادة العراق ودخولها في ازمات العراق الداخلية ودعمها لجماعات وتكتلات محددة تحت مبررات الدفاع عن النفس وتحصين امنها الوطني مما منح علاقة الاقليم بالمركز الاتحادي مزيداً من التوتر وضعف المعالجات الناجعة التي كللت بانحسار الثقة بين الفاعليين السياسي ومن ثم تجاوز ابعاد القضية لنطاقها المحلي وتأثيراتها المزعزعة لاستقرار التنظيم الدولي واخلال لمدى التزامات اعضاؤه المفضية لانتظام عملياته وتنامي فعالياته.

الاستنتاجات

١- اتسمت التجربة الفيدرالية في العراق بتداخل مشاكلها وتعقد ازماتها إذ لم تؤدي الى تعزيز اواصر الوحدة والتكامل والانسجام في النظام الاتحادي وهذا بفعل ظروف تكوينها وتعدد مصادر القرار واختلال البنية التشريعية والسياسية المحققة لاستقرار العلاقة مابين المركز الاتحادي والاقليم.

٢- لا تقتصر تداعيات الازمات ما بين المركز والاقليم على النطاق الوطني بل انها تشكل خطراً على بعض دول المحيط الاقليمي وايضاً تسهم في التأثير على مصالح الفاعليين الدوليين إذ ادت الاطماع الذاتية والمصالح الفئوية لبعض الزعامات السياسية في الاقليم الى زج المركز الاتحادي في مشاكل مع دول اخرى واستغلال الاقليم لزعزعة الامن والتدخل في شؤون الجوار الاقليمي لاسيما ايران وتركيا ومن ثم اعطى المبرر لتلك الدول في تجاوز سيادة العراق واتخاذ مواقف ازاء ذلك.

٣- ضعف واضح لدور السلطات الاتحادية في الاقليم وفقدان قنوات الاتصال والارتباط التي تفترضها الفيدرالية كجزء من التزامات الاداء السياسي الكفوء ونظم الادارة الرشيدة المحققة لوظيفة الدولة وعليه تم تغليب الاتفاقات السياسية واعتماد التأثير السياسي لمراكز القوى على حساب وحدة الدولة وسيادة نشاطاتها على اقليمها الجغرافي مما ولد مناطق فراغ امني واداري رسمي وفجوات استغلت في التأثير على نشاط الدولة وتهديداً لمؤسساتها.

التوصيات

١- يفترض فهم الفيدرالية بوصفها تنظيم يمنح الحرية والاستقلال في اطار النظام الاتحادي الذي يمثل فيه المركز الوحدة الوطنية الجامعة للرؤية السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها لا ان يتم التعامل وفق الاستقلال المطلق للاطراف المحلية وانعزالها عن ارتباطات المركز والتعامل من منطلق التماثل من جانب الثقل السياسي والمؤسسي والتمادي في ممارسة السلطة وعليه فأن المسار الذي يحدد العلاقة ما بين المركز والاقليم ويضع ملامحها واليات التفاعل الناتجة عنها هو ما تقره النصوص الدستورية والتشريعات الاتحادية النافذة.

٢- لابد من العمل وتحمل المسؤولية من منطلق الانتماء الوطني الجامع والاحساس بأهمية الوحدة في كبح جماح التحديات الخارجية من خلال تغليب الوسائل السلمية المعززة بالتوافقات المتكافئة التي تهيئ لحلول ناجعة للتحديات المشتركة ومسببات الصراع، ومن ثم ادراك خطورة تفاقم الازمات وابعادها المؤثرة في بيئة النظام الدولي والفاعليين الاقليمين التي قد تستدعي مصادرة القرار السيادي وتحييد الارادة الوطنية.

٣- تتحدد جودة وظائف الدولة بكفاءة اداء مؤسساتها التي تتطلب تنظيم مؤسسي يوائم التشريعات النافذة مع تحديات الواقع بلوغاً للاهداف المرجوة وضمن هذه المعادلة توظف موارد الدولة وطاقاتها ويكرس ذلك في نشاط الدولة المعزز بالشرعية السياسية الناتجة عن الممارسات والاداء المسؤول للقوى السياسية والفاعلة في مؤسسات الحكم لا ان يتم اعلاء الاتفاقات السياسية المانحة لتوزيع السلطة ومواردها خارج محددات النص التشريعي وموجبات العمل المؤسسي ومن ثم تكون السلطة اداة للاحتكار ومنح الامتياز لا ممارسة في انجاز المسؤوليات وضمان الحقوق وتجاوز التحديات.

المصادر

(١) ستار جبار علاوي، العراق بين الفيدرالية واللامركزية: دراسة في طبيعة الوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٦، جامعة الانبار، ٢٠١٩، ص٣٧.

(٢) فرح شاكر، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.

(٣) فراس عبد الكريم البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

(٤) فرح شاكر، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

(٥) محمد خالد سرحان، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي (٢٠٠٣-٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر -كلية الآداب والعلوم السياسية، فلطسين، ٢٠١٣، ص٧٢.

٦) عبد العظيم جبر حافظ , جدل الفيدرالية في العراق,ط١, د ن, بغداد, ٢٠١٥, ص ٢٥٤.

(٧) عصام سليم، الفيدرالية: الخطر الداهم، ط١، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٩.

(٨) مصدق عادل طالب ومروج هادي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

(٩) ظفر عبد مطر التميمي، المسألة الكردية وآليات المعالجة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص٣٢.

(١٠) رزاق فالح وحيد، مستقبل اقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٣، جامعة تكريت، ٢٠٢١، ص٤١١.

(١١) حازم عبد الحميد النعيمي، مستقبل اقليم كردستان العراق بين التحديات والفرص، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص٢٧.

(١٢) جواد كاظم البكري، الفيدرالية في العراق: جدلية المفهوم وصراع الارادات، مجلة حمورابي، العدد الثاني، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٢.

(١٣) عماد وكاع عجيل، التحديات التي تواجه اقليم كردستان وافاق المستقبل، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٠، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص٢٠٦.

(١٤) بدرية صالح عبد الله، تحديات النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣(العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٣، جامعة النهرين ، ٢٠٢٠، ص١٩٨.

(١٥) محمد حسن ابو النور، الانفصال المعلق: معركة استفتاء كردستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١١، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية- القاهرة، ٢٠١٨، ص١٣٧.

(١٦) حارث قحطان عبد الله وعباس فاضل عطوان، توسيع الحدود في اقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١١، جامعة تكريت، ص ص٧-٩.

(١٧)هبة علي حسين, مصدر سبق ذكره ، ص٦٩.

(١٨) شورش شوكت احمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(١٩)حميد حنون،السلطات الاتحادية في دستور العراق٢٠٠٥ ،مجلة العلوم القانونية، العدد الاول، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٩.

(٢٠) ناهض محمد صالح، المشكلة الكردية واثرها في اتفاقات الحدود العراقية- التركية: نظرة في الابعاد المعاصرة والمستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص١٤٦.

(٢١) رزاق فالح وحيد, مصدر سبق ذكره, ص ٤١٣.

(٢٢) ظفر عبد مطر التميمي، المسألة الكردية واشكالية وآليات المعالجة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص٣٦.

(٢٣) رزاق فالح وحيد، مستقبل اقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٣، جامعة تكريت، ٢٠٢١، ص٤٢٠.

(٢٤) منى سلميان، السيناريوهات المحتملة لأنفصال كردستان العراق، المجلة السياسية الدولية، العدد ٢٥٧، مؤسسة الاهرام- القاهرة، ٢٠١٧، ص ص٣٣-٣٦.

(٢٥) احمد عدنان عزيز، العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان: رؤيةدستورية، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٩، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٢١٢.

(٢٦) هبة علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٢٧) خضر عباس عطوان وعفاف بايزيد، القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية بين المنظور الوطني والمنظور الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد

٧٩، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ص١١٧-١١٨

[٢٨]() احمد عدنان كاظم, تحليل النمط المفترض في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان, مجلة دراسات دولية, العدد ٧٩, بغداد, ٢٠١٩, ص ١٣٣.

[٢٩]) عبد الجبار الجبوري, ماذا بعد استفتاء كردستان وتداعياته, وكالة يقين للانباء, العراق, ٨ تشرين الاول- ٢٠١٧, ص ص (٢- ٣).

([٣٠]) احمد عدنان كاظم, مصدر سبق ذكره, ص ١٣٣.

([٣١]) نبيل محمد سليم, اشكالية النظام الفيدرالي في العراق, مجلة دراسات دولية, العدد ٧٥, بغداد,٢٠١٨, ص ١٠.

[٣٢]) نبيل محمد سليم, مصدر سبق ذكره, ص ١٥.

([٣٣]) فرح شاكر, النظام الفيدرالي في العراق: النشأة والاداء الاهمية, ترجمة: علي الحارس, ط١, مركز الرافدين للحوار, بيروت, ٢٠٢١, ص ص٢٣٦-٢٣٧.

[٣٤]) امنة محمد علي وميسون علي عبد, النفط وحلم الانفصال في معادلة العلاقة بين الاقليم والحكومة المركزية, مجلة دراسات دولية, العدد٧٩, بغداد, ٢٠١٩, ص ٨١.

[٣٥]) امنة محمد علي وميسون علي عبد, مصدر سبق ذكره, ص ٨٢.

([٣٦]) علي طارق الزبيدي, مستقبل اقليم كردستان العراق: دراسة تحليلية للموقف الدولي ازاء نشوء دولة كردية, مجلة دراسات دولية, العدد ٧٩, بغداد, ٢٠١٩, ص ٣٢٨.

([٣٧]) عماد خلف جري ومصطفى عبد الله محمد, اثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية في مستقبل اقليم كردستان, مجلة العلوم الاقتصادية, العدد ٥, جامعة البصرة, ٢٠١٨, ص ٧٧.

[٣٨]) نقلاً عن:هبة علي حسين, مصدر سبق ذكره, ص ٧٠.

[٣٩]) ظفر عبد مطر التميمي, مصدر سبق ذكره, ص ٣٧.

[٤٠]) شروق صابر, احتمالات مؤجلة: تأثير الصراعات الاقليمية على اكراد ايران- مختارات ايرانية, مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية, العدد ١٨٩, القاهرة, ٢٠١٦, ص ٤٥.

[٤١]) مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي وداود سلمان عبد, مصدر سبق ذكره, ص ٣٤٨.

[٤٢]) مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي وداود سلمان عبد, السياسية الايرانية تجاه اقليم كردستان العراق منذ العام ٢٠١٤ واثرها في العلاقة مع الحكومة الاتحادية, مجلة الدراسات الدولية, العدد٧٩, بغداد, ٢٠١٩, ص ٣٤٨.

[٤٣]) مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي وداود سلمان عبد, مصدر سبق ذكره, ص ٣٤٨.

[٤٤]( ) امنة محمد علي وميسون علي عبد, مصدر سبق ذكره, ص ص(٨١-٨٢).